حماية اللاجئات في العالم العربي:
الإستجابات الحالية والاحتمالات المستقبلية

القاهرة، مصر
مايو\أيار 3-5، 2016

كلمة المؤتمر
الشيخة حصة آل ثاني
مبعوث الأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون الإنسانية والإغاثة

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

ممثلي جمعيات ومنظمات الإغاثة

من المؤسف أن نجتمع لمناقشة سبل توفيرالحماية لمئات الآلاف من لاجئي الحرب العزل في ذات الأماكن التي هربوا إليها طلبا للحماية.

تستعر الصراعات في أرجاء العالم. وعلى الرغم أن الحروب والنزاعات المسلحة محتدمة في منطقتنا منذ عقود. فإنه، ووفقا للتقارير، فإن حجم الكارثة الإنسانية الناجمة عن الحرب في سوريا لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. والفئات الأكثر ضعفا هم الأطفال، وكذلك النساء نظرا لأنهن عرضة لإيذاءات متعددة.

هل النساء حقا الفئة الأكثر ضعفافي أوقات الحروب والنزاعات المسلحة؟

وفقا لدراسة للصليب الأحمر الدولي، إن النساء، في الواقع لديهن قدر كبير من المرونة.إنهن يظهرن قوة ملحوظة في أوقات الحروب لدى أداء أدوارهن ومسؤولياتهن كحاميات ومعيلات لأسرهن.
"تُظهرالنساءاللائي يتأثرن بالنزاعات في جميع أنحاء العالم أنه بمقدورهن ليس التحلي بشجاعة وقوة كبيرتين فحسب، وإنما أيضا استخدام براعتهن وقدراتهن على مواجهة الصعاب إلى أقصى الحدود. وتثُبت النساء ذلك في تأدية مهامهن اليومية بصفتهنربات عائلات، ومصدر دخل الأسرة، ومسؤولات عن تقديم الرعاية داخل الأسرة، فضلاً عن مشاركتهن مشاركة نشطة في حياة مجتمعاتهن المحلية."[1]

[1] https://www.icrc.org/eng/resources/documents/feature/2007/women-vulnerability-010307.htm

يمكنني أن أشهد شخصيا – من لقائاتي الخاصة بنساء فلسطينيات، وسوريات، وعراقيات، ويمنيات في مخيمات ومجتمعات اللاجئين المختلفة –بأن النساء حقا يأخذن زمام الأمور. إنهن حاميات الأطفال والعائلات، ومعيلات قادرات، ويقدمن الرعاية للرجال، ويحافظن على العائلة والثقافة.

لا يعني هذا أنهن لسن مستضعفات في الوقت ذاته، ويتعرضن لمخاطر جسيمة بسبب وضعهن كلاجئات ولكونهن نساء.

إن الأزمة السورية وفقا للأمم المتحدة هي أسوأ كارثة إنسانية في تاريخنا المعاصر. هناك ما يزيد على 7.5 مليون نازح داخلي، بينما هناك ما يزيد على 4 ملايين لاجئ في الأردن، ولبنان، وتركيا.[2]

لا يوجد شك بأن الكارثة الإنسانية ضخمة وتشكل تحديا لمنظمات الإغاثة والإنماء بقدر ما تشكل من عبء على الدول المستضيفة. إن توفير الإحتياجات الأساسية من طعام، وماء صالح للاستخدام، وصرف صحي ومأوى، وخدمات طبية ودعم نفسي لكل اللاجئين تطلب جهود تنسيق بين الحكومات، ومنظمات الإغاثة، والمنظمات غير الحكومية، والمانحين.

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

ممثلي جمعيات ومنظمات الإغاثة

يقدر أيضا أن أكثر من 75% من اللاجئين السوريين هم من النساء والأطفال، وما يزيد على 800,000 من هؤلاء هم نساء وفتيات في سن الإنجاب.[3] زادت هذه الإحصاءيات من الوعي لضرورة معالجة قضايا الصحة والصحة الإنجابية للنساء والفتيات.

أظهر تقرير لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) بأن الإفتقار للتمويل الخاص للعناية بصحة النساء في الدول المستضيفةيهدد حياة النساء الحوامل وأجنتهن أو أطفالهن حديثي الولادة.[4]

إن الخدمات الصحية لما قبل الولادة، وبعد الولادة، ولحديثي الولادة حاجة أساسية– ولكنها بالغة الأهمية في الظروف التي تعيشها النساء السوريات. إن العناية الصحية الملائمة والمناسبة للنساء ضرورية لحمايتهن والتقليل من المخاطر التي يتعرضن لها.

لاحظنا بعض التحسن في هذا النطاق نتيجة لتوفر التمويل الكافي وتدخل مختصي العناية الصحية.فقدبدأت المنظمات التي تقدم الخدمات الصحية للاجئين في لبنان والأردن بتوظيف القابلات بالإضافة إلى الأخصائيات الإجتماعيات لرفع وعي النساء وتوفير إحتياجاتهم الصحية. سنحت لي الفرصة في لبنان بلقاء

[2] http://syrianrefugees.eu/

[3] The Response to Syrian Refugee Women's Health Needs in Lebanon, Turkey and Jordan and Recommendations for Improved Practice*by Goleen Samari*http://www.humanityinaction.org

[4] http://www.unfpa.org/news/shortage-funding-threatens-care-pregnant-syrian-refugees

طبيبات صحة نسائية يقمن بتدريب نساء سوريات في المخيمات لتعليم وإرشاد النساء حول قضايا الصحة الإنجابية الأساسية.

ولكن، يبقى اللاجئون من النساء والفتيات والأطفال فئة مستضعفة وعرضة لمخاطر خفية ومبطنةوالتي تشكل صعوبة أكبر في التعامل معها. بدءا بالعنف المبني على الجنس إلى العنف المنزلي؛ الحرمان من التعليم إلى عمالة الأطفال؛ الإستغلال الجنسي إلى الزواج المبكر المؤدي إلى حالات الحمل التي تهدد حياتهن– هناك بحر من الأعراف والتقاليد الثقافية، والدينية والأجتماعية – وأحيانا إشكالات سياسية – يتوجب علينا خوضهابحذر للوصول إلى بر السلامة والحماية.

تم الكشفعن قضية بلغتأقصى حدودالإستغلال الجنسيمنذ أسابيع قليلة في لبنان. حيث وجد أن عصابات الإتجار بالبشريحتجزون 75 امرأة سورية لأغراض الرق الجنسي، بعضهن لما يصل إلى خمس سنوات.

ولكن أضيف أن هذه القضية هي أقصى حدود القضايا الإجرامية وتعاقب عليها قوانين الدولة.

خلال السنوات القليلة الماضية، كان لي ولشديد الأسف شرف لقاء مئات اللاجئين: فلسطينيين، وعراقيين، وسودانيين، وسوريين، ويمنيين. إلتقيت بعائلات ورجال. ولكن غالبا ما كان هؤلاء الذين تواصلت معهم وتحدثت إليهم هم من النساء –
نساء مسؤولات عن أطفال؛
نساء مسؤولات عن عائلات ممتدة؛
فتيات صغيرات مسؤولات عن أخوة أصغر سنا؛
فتيات صغيرات ليس بمقدورهن أن يكن أطفالا؛
أمهات لديهنأطفال في حين أنهن أنفسهن لسن أكثر من أطفال.

الفيلم الذي تم تصويره من قبل الفريق الذي رافق وفد الجامعة في مخيم الأزرق للاجئين السوريين في الأردن، سترون فتاة تقارب التاسعة تتحدث بكل مرارة عن وضعهم في المخيم،،،، وتسأل سؤالا لا أدري إن كان أحد منا يملك أن يجيب عليه،،، بل حتى أن يسمعه،،،! سترونه في الفيلم.

تضعنا ثورة مشاعر عفوية لطفل أحيانا وجها لوجه مع ضخامة الكارثة الإنسانية التي تواجهنا،وتتركنا عاجزين عن الكلام.

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

ممثلي جمعيات ومنظمات الإغاثة

تواجه الدول المستضيفة تحديا عظيما: موارد تمويلها أجهدت، بنيتها التحتية لا يمكنها تحمل المزيد، وقطاعات الخدمات، والصحة والتعليم مثقلة. هذه صعوبات بديهيةوتكاليفها باهظة. ولكن النساء والفتيات يدفعن الثمن الأكبر.

- عندما يتكون البيت العائلي من 25 إلى 30 فرد، الكثير منهم أقرباء بعيدين، فإن النساء والفتيات يقعن ضحية التحرش الجنسي.
- عندما لا تتمكن الفتيات من الذهاب لمدارسهن بأمان بسبب التحرشات الجنسية، فإنهن يحرمن من التعليم.
- عندما تثقل الأعباء المادية كاهل العائلة، تتحول الفتيات إلى سلع يتاجر بها.
- عندما تصل ضغوط إعالة وتوفير الحياة للعائلة لحد لا يحتمل، فإن الرجال يوجهون احباطهم نحو نساء العائلة.

في أحد تلك المخيمات سُئلت مراهقات صغيرات إما تزوجنأو مقبلات على الزواج. قالت كل واحدة منهن أنها تتمنى إكمال تعليمها بدلا من الزواج. هؤلاء فتيات لم يتجاوزن الـ 12 و 14 سنة. بعضهن تم "بيعهن" لأزواجهن، ليس بهدف الكسب، وإنما من أجل المساعدة في توفير حاجيات أسرهن.

في حالات أخرى يتم تزويج الفتيات لحمايتهن – للسترة. الإعتقاد السائد بأن نضوج الفتاة جنسيا سوف يقودها إلى "الإنحراف"، أو سوف يجذب إهتمام الذكور وبذلك يؤدي إلى تصرفات "آثمة" تؤثر على سمعة العائلة. فالهدف، في نهاية المطاف هو حماية اسم وسمعة العائلة.

بغض النظر عن هذا الإعتقاد وما ينتج عنه، فإن الزواج في بعض الأحيان هو السبيل الوحيد للعائلات من أجل حماية بناتهم. وقد أقرت فتيات أنهن يقبلن الزواج لأنه قد يوفر لهن قدرا من الحرية غير متوفر لديهن عند أسرهن. إن تلك الفتيات اليافعات تعرضن للتحرش والإعتداء الجنسي ضمن مجتمعاتهن، في المخيمات، وفي المجتمع الخارجي. لا يكون الأهل دائما ما يمنعهن من الخروج من بيوتهن أو خيمهن، إنما في بعض الأحيان فإن الفتيات أنفسهن تخفن من الخروج حتى لإستخدام الحمامات المشتركة.

في مخيمات الزعتري والأزرق في الأردن، تحدثت الأمهات عن المخاطر التي تتعرض لها بناتهن. إحدى القصص المؤثرة بشكل خاص في أحد المخيمات تدور حول أربع فتيات في خيمتين متجاورتين توقفن عن الأكل والشرب. ولدى تحقيقهن في الأمر اكتشفت الأمهات بأن الفتيات ظنن بأن هذه أفضل طريقة لتجنب استخدام الحمامات المشتركة، وتبين أن السبب هو تعرض كل واحدة منهن لتحرش جنسي من قبل رجل كان ينتظر هناك من أجل هذه الغاية. إن الخوف من إلقاء اللوم عليهن، والفضيحة والعار منع الفتيات من الإبلاغ عن تلك الإعتداءات.

ولكن الأمهات – وكما تفعل غالبية الأمهات – اتخذن الإجراءات لحماية بناتهن؛ لقد قمن بتقديم بلاغ حول الحوادث إلى قوات الأمن المحلية الأردنية. أدى تصرفهن إلى رفع الوعي حول العنف المبني على الجنس؛ وإزالة عبء تلقي اللوم عن كاهل الفتيات؛ والقيام بتدريب الرجال في المخيم وقوات الأمن الأردنية لتوفير الحماية وتقليص مخاطر العنف المبني على الجنس.

لا شك بأن حالة النزوح واللجوء، بالإضافة إلى إنعدام التعليم، ساهمت في إرتفاع حالات الزواج المبكر. حتى حينما ينظر الأهل إلى ذلك الزواج على أنه طريقة لتأمين مستقبل بناتهم، فإنهم أحيانا يضاعفون تعرضهنللخطر.

تواجه الفتيات المتزوجات حديثا صعوبات في التعامل مع مسؤوليات الزواج والإعتناء بمنزل أسري جديد، بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بالحمل أو المضاعفات الناجمة عن الحمل في سن مبكرة. إن المضاعفات الصحية هذه، وإن لم ينجم عنها وفاة أثناء الولادة، فإنها غالبا ما تسبب أضرار جسيمة للقدرات الإنجابية للفتاة مما يؤدي إلى تعرضها لإساءة جسدية ونفسية من الزوج أو عائلة الزوج عندما تصبح غير قادرة على الإنجاب مجددا.

إن التعليم عامل أساسي في حماية وتمكين النساء والأطفال. ولا أستطيع التأكيد على هذا الأمر بما فيه الكفاية. إنه إيماني الشخصي وتدعمه أدلة من كافة أرجاء العالم – التعليم هو الركن الأساسي لأي خطة تنموية. وتظهر دراسات متعددة حول العالم أن إنعدام فرص التعليم للفتيات صغيرات السن هو عامل مساهم كبير في الزواج المبكر.

ولكن وبالرغم من أهمية التعليم فما زال هناك العديد من العوائق التي تمنع الفتيات من الحصول على التعليم،في لبنان مثلا، وعلى الرغم من أن وزارة التعليم قامت بتوفير أماكن ومناوبات ومعلمين أضافيين لاستيعاب الأطفال السوريين ضمن نظام التعليم الحكومي، فإن غالبية الطلاب من الإناث المسجلات في المدارس هن أصغر من سن العاشرة. يعود ذلك إلى التفاوت في المناهج التعليمية السورية واللبنانية، وحاجز اللغة– في بعض المدارس - الذي يواجهه الطلاب السوريون.

إن لغة التدريس في المدارس اللبنانية هي الإنجليزية أو الفرنسية، بينما يتلقى الطلاب السوريون تعليمهم بالعربية. أدى هذا إلى تخلف مئات الطلاب السوريين عن زملائهم. لحسن الحظ، استطاع الطلاب الأصغر سنا في مرحلة التعليم الإبتدائي من اللحاق بالركب واكتساب قدرات لغوية جديدة.

ولكن، العامل الرئيسي في حرمان الفتيات السوريات من الإلتحاق في المدارس الحكومية اللبنانية، هو كونها مدارس مختلطة. لقد عبر العديد من الأهالي اللاجئين عن رفضهم إرسال بناتهم إلى مدارس مختلطة – كما هي معظم المدارس الحكومية اللبنانية.

يشكل الزواج المبكر واحدا من أسباب العنف الذي يرتكب بحق الفتيات السوريات، متعمدا كان أو لم يكن. ولكن مشاهداتي في مخيمات اللاجئين أظهرت أن نساء أكبر سنا ومتزوجات منذ سنوات عدة، يعانين الآن من عنف منزلي بنسب أعلى والبعض منهن للمرة الأولى.

أكدت إحدى السيدات وعمرها 45 سنة تلك الظاهرة، قائلة بأنه على الرغم من أنزوجها كان أبا وزوجا طيبا ولم تر منه إلا كل الإحترام، فإنه يتحتم عليها الآن أن تتحمل ضربه لها بين الحين والآخر لأنه يمر في ظروف عصيبة. وكانت تتحدث عن ذلك بفم متورم وعينين تظهر عليها الكدمات.

ولكنها ليست الوحيدة. إن العديد من النساء اللواتي يتعرضن لعنف منزلي جسدي أو نفسي يعتبرن ذلك تضحية ضرورية أو حتى وسيلة لمساعدة أزواجهن للتنفيس عن الضغط الذي يتعرضون له.

يؤكد ذلك تقرير للجنة الإنقاذ الدولية والذي ورد فيه: "عبرت لنا نساء وفتيات يافعات عن نظرتهن حول الزيادة في العنف الجسدي والنفسي من قبل أزواجهن بعد الهروب من سوريا. تنسب بعض النساء هذا "الصراخ والضرب" على أنه طريقة الرجال في التعامل ومواجهة ضغط الصدمة النفسية وكونهم لاجئين."[5]

قد يعلم بعضكم، أنني كنت قبل قيامي بمهام هذا المنصب، مقررا خاصا للأمم المتحدة المعني بشؤون الإعاقة. كنت وقتهاوما زلت مهتمة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات. ولذلك فإنني أواظب على الإستعلام عن الخدمات والحماية الموفرة للأشخاص ذوي الإعاقات.

للأسف، وجدت أنها إما معدومة أو قليلة ومتباعدة. ربما لم ينجم هذا بسبب الإهمال، وإنما بسبب هول الأزمة.

أظهر تقرير لهيئة الأمم المتحدة للنساء ذلك مبينا الفجوة في الخدمات المتوفرة "لكبار السن، خاصة النساء كبيرات السن. أخذا بعين الإعتبار حاجتهن لعناية طبية خاصة... لا تغطيها هيئة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما يعرضهن للإساءة، والمضايقات، ورفض تقديم الخدمة لهن في العيادات أو إهمال أسرهن غير القادرة على دفع تكاليف العلاج الباهظة وغيرها من الخدمات الطبية." ويوضح التقرير أن الأمر ينطبق أيضا على احتياجات الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، سواء كانت تعليمية أو عاطفية، والأشخاص ذوي كافة أنواع الإعاقات.[6]

أعتقد أني أخذت الكثير من وقتكم ولذلك سوف أنهي حديثي بطرح أقتراحين فقط، وأرجو أن يتم ضمهما إلى الى الإقتراحات النهائية.

- نظرا لوجود الوعي لدى منظمات الإغاثة حول:
  - الاحتياجات الطبية الخاصة بالنساء
  - انتشار ظاهرة العنف المبني على الجنس
  - الزيادة في حالات الزواج المبكر

فإنني أقترح أن يتم تخصيص نسبة مناسبة من التمويل الخاص بالعناية الطبية لغايات الخدمات الخاصة بصحة النساء.

علاوة على ذلك، يجب أن تشمل البرامج التعليمية ورفع الوعي الموجهة نحو العنف المبني على الجنس ومخاطر الزواج المبكر الرجال و\أو العائلات أيضا. فبواقع الأمر، لا يمكننا إنهاء عادة الزواج المبكر؛ فإنه

---

[5] https://www.rescue.org/sites/default/files/resource-file/IRC_WomenInSyria_Report_WEB.pdf

[6] Inter-Agency Assessment of Gender-based Violence and Child Protection among Syrian Refugees https://www.womensrefugeecommission.org/resources/gender-issues/985-unpacking-gender-the-humanitarian-response-to-the-syrian-refugee-crisis

لذلك من الضروري أن نتمكن للوصول إلى العرائس صغيرات السن هؤلاء، ومراقبة صحتهن، وظروف معيشتهن، وحملهن ووضعهن.

نعم، إنني أعلم أنها مهمة ضخمة. ولكنني واثقة بأنه يمكن تدريب والاستعانةبنساء أكبر سنا وأكثر نضجا ضمن مجتمعات اللاجئين للمساعدة في تقديم النصيحة والدعم للعرائس المراهقات والإبلاغ حول المخاطر المحتملة.

- ثانيا، أود لو تلقي وسائل الإعلام الضوء على ظاهرة العنف المبني على الجنس وزواج المراهقات، وليس عبر تقارير تتسم بالإثارة، وإنما بدورها كوسيلة تعليمية وتثقيفة لرفع الوعي.

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

ممثلي منظمات وجمعيات الإغاثة

ليس باستطاعتنا إيقاف ما يحدث ولا بمقدورنا حماية كل امرأة وطفل. ولكن بامكاننا المساعدة في الحد من المخاطر وإحداث تغييرات في حياة النساء والأطفال.